Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي

Volume 44 | Issue 2 Article 21

2024

واقع حرية الرأي والتعبير في منصات التواصل الاجتماعي لدى المستخدم الفلسطيني

Nadeen Hani Khalil Husary
Univrsity of Bireziet, Palestine, nadeenalhousari@gmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe

Part of the Political Science Commons

Recommended Citation

Husary, Nadeen Hani Khalil (2024) "واقع حرية الرأي والتعبير في منصات التواصل الاجتماعي لدى المستخدم الفلسطيني," *Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي*: Vol. 44: Iss. 2, Article 21.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol44/iss2/21

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

Contents lists available at: Digital Commons

مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي

Journal of the Association of Arab Universities for Higher Education Research (JAARU-RHE)

Journal homepage: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/

و اقع حرية الرأي والتعبير في منصات التواصل الاجتماعي لدى المستخدم الفلسطيني

The reality of freedom of opinion and expression in the social network platforms of the Palestinian user

Nadeen Hani Khalil Husary*
Masters in International studies
Beirzeit University- Palestine
nadeenalhousari@gmail.com

نادين هاني خليل الحصري
ماجستير دراسات دولية
جامعة بيرزيت، فلسطين

Received: 12/07/2023 Accepted: 07/08/2023 Published: 15/06/ 2024

Abstract

The aim of the article is to explain the importance of directing the role of social media platforms in highlighting the right to freedom of expression of opinion among the Palestinian users under the Israeli occupation through digital circulation and narration of events in Palestine and the resulting restriction of freedoms and the imposition of penalties, arrests, and accusations against the exercise of this right. Palestinian users and activists. The study relied on the descriptive analytical approach in describing the role of social media platforms in talking about the Palestinian issue and in the freedom to express opinions for the Palestinian user under the Israeli occupation, in addition to identifying the nature of the use of these platforms and the resulting violations by the occupation authorities and the management of social media companies through in-depth interviews. The study concluded that there is a fundamental and cooperative relationship between social media platforms and the occupation to enhance its influence on the digital space, as the digital space is one of the most conflicted places at the present time as it is an alternative outlet for users, in which Palestinian users face a high degree of restriction, control, and censorship of content. Thus, there has become an urgent need to address violations of "digital rights" as they affect, in one way or another, barriers to freedom of expression, which highlighted the need to protect freedom of opinion and expression by directing the role of social media platforms by Palestinian activists to support in monitoring and documenting human rights violations in Palestine.

Keywords: Digital Media, Digital Rights, freedom of opinion, freedom of expression, Palestine, the Israeli occupation.

المستخلص

هدف المقال بيان أهمية توجيه دور منصات التواصل الاجتماعي في إبراز الحق في حرية التعبير عن الرأي لدى المستخدم الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، عبر التداول الرقمي والسردية للأحداث في فلسطين، وما نتج عن ممارسة هذا الحق من تقييد للحريات، وفرض عقوبات، واعتقالات، واتهامات بحق المستخدمين والناشطين الفلسطينيين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ في وصف دور منصات التواصل الاجتماعي في الحديث عن القضية الفلسطينية، وفي حرية التعبير عن الرأي للمستخدم الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي، بالإضافة للوقوف على طبيعة استخدام هذه المنصات وما ينتج عنه من انتهاكات من قبل سلطات الاحتلال وإدارات شركات التواصل الاجتماعي من خلال المقابلات المعمقة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة أساسية وتعاونية بين منصات التواصل الاجتماعي والاحتلال لتعزيز نفوذه على الفضاء الرقمي، إذ يعد الفضاء الرقمي من أحد أكثر الأماكن اشتباكا في الوقت الحالي كونه متنفسا بديلاً للمستخدمين، يواجه فيه المستخدمون الفلسطينيون درجة عالية من التقييد، والسيطرة، والرقابة على المحتوى الالكتروني، وبالتالي، أصبح هناك حاجة ملحة للتصدي لانتهاكات "الحقوق الرقمية" بوصفها تؤثر بشكل أو بآخر كحواجز أمام حرية التعبير، الأمر الذي أبرز الحاجة لحماية حرية الرأي والتعبير من خلال توجيه دور منصات التواصل الاجتماعي من قبل الناشطين الفلسطينيين للدعم في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين.

كلمات مفتاحية: الإعلام الرقمي، الحقوق الرقمية، حرية التعبير، حرية الرأي، فلسطين، الاحتلال الإسرائيلي

مقدمة

تمثل منصات التواصل الاجتماعي واحدة من أبرز مكونات الإعلام الرقمي، لما لها أهمية في التعبير التفاعلي، وفي إعادة تشكيل السلوكيات، فتقدم نفسها فضاء عاماً وخاصاً على حد سواء. وعامة، عززت منصات التواصل الاجتماعي قدرة المستخدمين على اتخاذ المواقف والتعبير عن احتجاجاتهم وآرائهم الشخصية، بحيث أصبحت مساحة مفتوحة للتعبير عن المعلومات، استقبالها، ونقلها، الأمر الذي أدى إلى تفاعل أكبر من قبل المستخدمين فيما يتعلق بالقضايا السياسية المطروحة.

يختلف الوضع تماما في فلسطين، فإذا ما أعدنا قراءة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛ كالحق في الخصوصية، والحق في حرية الرأي والتعبير، فإن المشكلة تكمن في تقييد حرية المستخدم الفلسطيني دون غيره في ممارسة حقه بالتعبير عبر الفضاء الرقمي. حيث أدت هذه المنصات دوراً عكسياً ومقيد لحرية الرأي والتعبير، ولكن بالرغم من تزايد أساليب الرقابة والتقييد، إلا أن الفلسطينيين لا يزالون يعبرون عن آرائهم ويرصدون ويوثقون انتهاكات حقوق الإنسان عبر الفضاء الرقمي حتى يومنا هذا، ومع أن "التكنولوجيا الرقمية" غيرت وسائل ممارسة هذا الحق للمحتوى الإلكتروني، وذلك من خلال الدرجة العالية من السيطرة والتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني وبالتالي، أصبح هناك حاجة ملحة للتصدي لانتهاكات "الحقوق الرقمية"، مما جعلنا نبحث بالعلاقة المباشرة وغير المباشرة ما بين الاحتلال ومنصات التواصل الاجتماعي.

بدأت السلطات الاسرائيلية عمليا بتكريس جهودها لمحاربة المحتوى الفلسطيني، وإنشاء وحدة خاصة بمتابعة المنشورات على منصات التواصل أطلقت عليها (وحدة سايبر 8200) عام 2015 (مقابلة، بسومي،2023)، حيث استحدثت من خلالها خوارزميات خاصة للكشف عن منشورات قد تنذر -بحسب تعبيرهم- باحتمال القيام بعمليات ضد الاحتلال . بتاريخ 28/12/2017م، صادق الكنيست بالقراءة الأولى على مشروع قانون "فيسبوك"، الذي اقترحه وزير الأمن الداخلي ووزيرة القضاء والذي يقضي بإعطاء صلاحيات بإزالة محتوى على منصات التواصل الاجتماعي بذريعة التحريض على الإرهاب، منع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتانياهو طرح مشروع القانون للتصويت بالقراءتين الثانية والثالثة بتاريخ 18/7/2018م؛ لكون المشروع فضفاضاً جدا، ومن الممكن أن يمس بالحق في حرية التعبير للإسرائيليين، وإخضاعه للتعديل قبل الموافقة النهائية عليه؛ لكي يخدم الهدف الأساسي الذي شرع من أجله، وهو إزالة المحتوى الذي يعد تحريضا ضد إسرائيل، وبالتالي يكون موجها ضد الفلسطينيين (مقابلة، بسومي،2023).

حاليا، تمر مسودة القانون بإجراءات الكنيست من أجل إقراره، إلا أنه ورغم عدم إنفاذ قانون" فيسبوك" بعد، تشنّ السلطات الاحتلال حملات اعتقالات على خلفية النشر على المنصات بحجة "التحريض"، إذ تعتقل سنويًّا مئات الفلسطينيين على خلفية النشر، فقد اعتقل 410 فلسطينيين على خلفية التعبير عبر المنصات خلال 2022 (مركز فلسطين لدراسات الأسرى،2022)، و390 على الخلفية ذاتها في 2021 (وكالة معاً الإخبارية،2022). وأشارت الشرطة الإسرائيلية في بيانات مختلفة أنها اعتقلت فلسطينيين منهم قاصرون على خلفية النشر على المنصات (مقابلة، أبو عمشا،2023).

ويهدف هذا القانون إلى تحويل العلاقة الطوعية بين وحدة "السايبر" الإسرائيلية وشبكات التواصل الاجتماعي إلى علاقة جبرية بقرارات محاكم ملزمة، ما قد يعني أيضاً التضييق على نشر توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الفلسطينيون على أرض الواقع، كما حدث في شهر أيار عام 2021 مع تصاعد الأحداث في حي الشيخ جراح، مؤدية بذلك زيادة تكميم الأصوات الفلسطينية والمناصرة للقضية عبر منصات التواصل (مقابلة، أبو عمشا،2023).

لم تختلف حالة حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي خلال 2022 عن حالة حقوق الإنسان العامة في السياق الفلسطيني، والجلي بالأمر أن خطاب الكراهية والتحريض ما زال ينتشر على نطاقٍ واسع، وما زالت شركات منصات التواصل الاجتماعي تقيّد المحتوى الفلسطيني بشكلٍ واسع وممنهج فيما يتعلّق بالشؤون السياسية، وتشير آخر البيانات التي تم رصدها إلى ارتفاع ما قدمته إسرائيل من طلبات إزالة محتوى خلال الأسابيع الثلاثة بين شهري آذار ونيسان من عام 2022 إلى ما نسبته 800% عن عدد طلبات الإزالة في الفترات الاعتيادية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تسلط الدراسة الضوء على منصات التواصل الاجتماعي التي من المفترض أنها تتيح مساحة حرة للتعبير عن الرأي دون قيود أو تمييز، ولكن الحاصل في الحقيقة في ظل المعيقات والتحديات المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي أن منصات التواصل الاجتماعي أظهرت ازدواجية في المعايير، حيث تعرّض المحتوى الفلسطيني إلى تقييدات تنوعت بين الحذف النهائي للحسابات الشخصية والصفحات والمجموعات، والإغلاق المؤقت لها، والحظر من النشر، وإزالة المحتوى، والإطاحة بالخوادم الخاصة بالمواقع الإخبارية الفلسطينية، وذلك تحت مبررات مختلفة. وفي المقابل، لا يخضع المحتوى الإسرائيلي الذي يحتوي على خطاب "التحريض والكراهية" للتقييد. وفي ضوء هذه الإشكالية تثير الدراسة جملة من التساؤلات التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين منصات التواصل الاجتماعي وسلطات الاحتلال وأثرها على حرية الرأي لدى المستخدم الفلسطيني؟
- هل توفر منصات التواصل الاجتماعي مساحة للمستخدم الفلسطيني للتفاعل والمشاركة في نقل الأحداث ونشر الوعي بالقضية الفلسطينية؟
- ما طبيعة القيود والعراقيل التي تقييد حرية التعبير عبر منصات التواصل الاجتماعي في فلسطين؟
- ما الدوافع والأدوات التي وظفتها سلطات الاحتلال في السيطرة على المحتوى الرقمي الفلسطيني؟
- هل تختلف هذه التعاملات للمنصات فيما إذا كان المستخدم فلسطيني أم لا؟

أهداف الدراسة

تسعى الباحثة إلى الكشف عن وظائف المنصات الرقمية ودورها في تعزيز التعبير، وإدراك أهمية حرية الرأي والحقوق الرقمية كأحد الآليات السلمية المعاصرة للدفاع عن حقوق الإنسان والنضال السياسي، باعتبار تلك الوسائل "مساحات عامة" بديلة للاحتجاجات الواقعية، كما ودورها في نشر الوعي بالقضية الفلسطينية، وبالتالي لابد من تحديد دور شبكات التواصل الاجتماعي، ومقدرته على خدمة القضية الفلسطينية. وإلى دراسة تأثير منصات التواصل الاجتماعي على حقوق الإنسان وفضح انتهاكات السياسة الإسرائيلية القمعية لحقوق الشعب الفلسطيني والرقمية بشكل خاص، وأثرها على تضييق نطاق الإنترنت من خلال فرض الرقابة على الحق في التعبير والكلام؛ وتحويل دور هذه المنصات الرقمية من أداة لتعزز حرية التعبير والحقوق إلى ساحات مفتوحة للملاحقة والقمع.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من جانبين علمي وعملي. تأتي الأهمية العلمية للدراسة من أهمية منصات التواصل الاجتماعي ومساهمتها في تعزيز الوعي السياسي، ودورها في إتاحة مساحة أكبر لحرية التعبير والرأي والتحقق فيما إذا كانت مساحة الحرية هذه متاحة للمستخدم الفلسطيني أم لا. كما تأتي أهمية الدراسة العلمية لفهم طبيعة العلاقة بين تأثير المنصات في نقل الممارسات التعسفية من قبل دولة الاحتلال وأثرها على انتهاكات حقوقهم من حيث شرعيتها، وإبراز أهم المعطيات والقيود التي تقف أمام حرية التعبير عن الرأي في فلسطين. ويؤمل من نتائج الدراسة وتوصياتها إفادة المستخدم الفلسطيني وتوعيته بكيفية استخدام منصات التواصل الاجتماعي وعرض وجهة نظره والتعبير عن رأيه من خلالها.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن هناك دوراً تعاونياً لمنصات التواصل الاجتماعي مع الاحتلال وممارساته في الحد من حرية التعبير عن الرأي لدى المستخدم الفلسطيني، وفي تسهيل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين من خلال تقييد حقوقهم "الرقمية" في حرية التعبير والفكر والخصوصية. ومن هنا تحول دور هذه المنصات الرقمية من أداة لتعزيز التعبير والحق في حرية الرأي إلى ساحات مفتوحة للملاحقة والقمع، والاعتقال لمئات المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الفلسطينيين، باعتبار أن "الفضاءات الرقمية العامة" أصبحت بديل للاحتجاجات الفعلية على أرض الواقع، وبدعوى "التحريض" الاجتماعي على المنصات الإعلامية.

منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ والمقابلات المعمقة، فهي تصف دور منصات التواصل الاجتماعي في خدمة القضية الفلسطينية والتعبير عن حرية الرأي للمستخدم الفلسطيني خلال تداوله بها في ظل الاحتلال الإسرائيلي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمقابلات التي أجرتها الباحثة مع مؤثرين فلسطينيين شباب، وشخصيات من المجتمع المدني الفلسطينية، ومؤسسات الاعلام الرسمية. بالإضافة للوقوف على تداعيات استخدام منصات التواصل الاجتماعي على حرية الرأي والتعبير وما ينتج عنه من انتهاكات من قبل سلطات الاحتلال وتواطؤ شركات التواصل الاجتماعي مع الاحتلال. وستحاول الباحثة الوصول إلى وصف سببي لتلك الانتهاكات، من أجل الكشف، موضوعياً، عن طبيعة العوامل المؤثرة وعمقها النسبي.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** الأراضي الفلسطينية المحتلة وتشمل الضفة الغربية، قطاع غزة، وشرقي القدس.
- **الحدود الزمانية**: تقتصر الدراسة على الفترة (2018-2022)، وهي الفترة التي شهدت فيها زيادة الانتهاكات للحقوق الرقمية وتحولات السياسية الإسرائيلية لسياسة زادت فيها درجة السيطرة على المحتوى الرقمي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية العربية والأجنبية التي تناولت موضوع منصات التواصل الاجتماعي ودورها في التوعية ببعض القضايا السياسية أو طريقة التعامل مع القضية الفلسطينية بشكل شعبي سواء على المستوى الفلسطيني أو على المستويين العربي والدولي. ومن أهم الدراسات التي تناولت مشكلة تقييد الإعلام لحرية التعبير والرأي ما يلي:

أجرى أبو جحجوح (2021) دراسة هدفت إلى بيان أن شبكات التواصل الاجتماعي فيسبوك ، تويتر، يوتيوب وغيرها لعبت دوراً كبيراً في نشر الوعي بالقضية الفلسطينية، وخلفت ساحة مفتوحة للمطالبات الشعبية المستمرة إضافة إلى تعبئة وصياغة الرأي العام وزيادة الوعي، وأكدت الدراسة من خلال الاستبانة أن المبحوثين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي والتي استطاعت أن تنمي مشاركتهم نحو الوعي بالقضية الفلسطينية وخاصة فيسبوك بصفته أكثر الشبكات التواصل الاجتماعي استخداما وتفاعلا، وثقة الشباب فيه بدرجة كبيرة وبالمعلومات التي يقدمها، وخلصت الدراسة إلى أن الدور الذي تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي من أجل تفعيل وزيادة الوعي بالقضية الفلسطينية يتمثل في: العمل على زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية، حيث تعتبر هذه الوسائل نافذة لحرية التعبير بطلاقة عن الأوضاع المجتمعية السائدة في المجتمع الفلسطيني وتتيح فرصة المشاركة ومناقشة القضايا الفلسطينية، كما وتعتبر قنوات اتصالية فعالة لتشكيل الرأي الخاص بالقدس والأسرى وفلسطين ومراقب للبيئة المجتمعية بما يدور حولها من تطورات وأحداث، وتشكل مجموعات ضاغطة لحل ومتابعة القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وأجرى الآغا وقاعود (2021) دراسة هدفت إلى فهم وسائل التواصل الاجتماعي كساحة مواجهة جديدة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وناقشت سياسات تقييد المحتوى التي تتبعها شركات وسائل التواصل الاجتماعي من جهة والتقنية الإسرائيلية المتقدمة التي تستخدمها في صناعة محتوى مضلل لكسب الرأي العام العالمي من جهة أخرى، بالإضافة إلى دور السياسيين والحكومات في التأثير على محتوى وسائل التواصل الاجتماعي عبر العلاقة مع إدارات الشركات التي تمتلك هذه الوسائل. من خلال المقترحات، قام الباحثان بتقديم ثلاث سياسات من شأنها إعادة تموضع الفلسطينيين في ساحة المواجهة الرقمية، وهي: مؤثرون سفراء على مستوى جماهيري، وشركات تواصل اجتماعي، ثانيا: تصدير خطاب وصورة دائمة ومستمرة للعالم الافتراضي، لكسب ساحة المواجهة، يتطلب الأمر العمل على :الرواية الإنسانية، الرواية الحقوقية، ومواجهة التضليل. وثالثا: تمثيل فلسطيني فاعل لدى شركات التواصل الاجتماعي.

وهدفت دراسة Suhail (2020) إلى بيان أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي متواطئة في تسهيل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين الرقمية، من خلال تقييد حقوقهم في حرية التعبير والفكر والخصوصية. ومن خلال منهجية تحليل المضمون توصل الباحث إلى أن Facebook قد فرض الرقابة على المحتوى الفلسطيني بناءً على اللوائح الإسرائيلية منذ

عام 2015. وتلخص هذا الورقة أيضًا التحديات الرئيسية المتعلقة بحماية الحقوق الرقمية الفلسطينية في سياق السياسات القمعية الحالية للاحتلال الإسرائيلي وتسلط الضوء على التداعيات والآثار الرئيسية لانتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية. وتشدد على أهمية الرقمنة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل مناسب. ويوصي الباحث بأن شركات التواصل الاجتماعي يجب أن تلتزم بالتزاماتها الوطنية في مجال حقوق الإنسان والامتناع عن التواطؤ في انتهاك الحقوق الرقمية الفلسطينية من خلال وقف تعاونها مع النظام الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتقهم مسؤولية ضمان سلامة وحماية البيئة الرقمية للمدافعين والناشطين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وأجرى مركز الميزان لحقوق الإنسان (2020) دراسة هدفت إلى بيان واقع حرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي. واستعرضت الدراسة التقرير الضوابط القانونية في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، والقيود التي تواجهها، والانتهاكات التي تتعرض لها المحتوى الفلسطيني على يد السلطات المحلية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وفي الضفة الغربية والقدس، ثم ناقشت الدراسة التقرير آثارها الاجتماعية والنفسية على المستخدمين. ومن خلال استخدام منهج الوصف التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني أسهما إلى حد بعيد في زيادة الانتهاكات التي تتعرض لها حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية. وتوصلت الدراسة إلى أن الضوابط التي كفلتها المواثيق الدولية لحماية وتعزيز احترام حرية الرأي والتعبير وضمان عدم المساس بحقوق الغير وحرياته، وعدم الإضرار بالنظام العام والأمن القومي والصحة العامة والآداب العامة والمصلحة العامة؛ تحولت في كثير من الأحيان إلى قيود في التشريعات المحلية الفلسطينية وفي الممارسة العملية، كما وخلصت الدراسة إلى أن حرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي تنتهك من عدة أطراف؛ أبرزها سلطات الاحتلال الإسرائيل. فتنتهك حرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي فتعتقل وتغرم نشطاء الشبكات وتفرض الإقامة الجبرية عليهم أو تبعدهم عن منازلهم. كما تستخدم تلك الشبكات الإسقاط وتجنيد العملاء ومحاربة مؤقتا المحتوى الفلسطيني والضغط على إدارات الشبكات لانتهاك حريات الفلسطينيين.

وهدفت دراسة مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (2019) إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاعتقالات المتكررة والمتصاعدة والممنهجة ضد الفلسطينيين على خلفية التعبير عن الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال دراسة موقع فيسبوك في إطار قانوني، سياساتي، واقعي، وذلك من خلال استخدام منهج تحليل المضمون للقوانين التي عرّفت التحريض؛ سواء قانون العقوبات الإسرائيلي أو الأوامر العسكرية المفروضة على الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتحليل لوائح الاتّهام لحالات معتقلين فلسطينيين تمت إدانتهم بتهمة "التحريض"، وحالات أخرى كانوا فيها رهناً للاعتقال الإداري. تم تناول أهم التوجهات التي انتهجتها حكومة الاحتلال حديثاً، من خلال التركيز على محورين أساسيين: أولا: طرح قانون "فيسبوك" على طاولة "الكنيست"، ثانيا: التعاون بين حكومة الاحتلال وإدارة فيسبوك في إزالة محتويات ومنشورات تم تصنيفها على أنها "تحريضية".

وأجرت شقورة (2014) دراسة هدفت إلى إظهار الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال وخاصة الجديدة منها في إحداث التغيير السياسي خلال 2011-2014 وتتيح هذه الدراسة ومن خلال اتباع المنهجين التحليلي والوصفي التعرف على الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في تحريك الشعوب العربية وخروجها في عواصمها وأريافها محتجةً ومطالبة بالتغيير. وخلصت الدراسة إلى أن دور وسائل الاتصال والإعلام الحديثة قد تحول إلى دور كبير ومؤثر بعد تزاوج الثورة الاتصالية مع التكنولوجية في إطار الشبكة الانترنت، خاصة وأن هذه الوسائل تتيح خاصية التفاعلية التي طالما تعطشت لها الشعوب العربية، فبعد أن كان المواطن مستقبل للمعلومة وللخبر أصبح اليوم مرسل يتفاعل مع المعلومة ويبدي رأيه وأيضا يصنع خبر وينشره في الوسائل الحديثة مثل مواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها. وأوضحت الدراسة أن التزاوج الإعلامي والتكنولوجي وفر إمكانيات غير مسبوقة في القدرة على الحشد والتعبئة والتوعية والتنظيم والتنسيق بين القطاعات الحيوية والشبابية منها على وجه الخصوص، حيث أتاحت المواقع الاجتماعية مساحات واسعة للتعبير عن الرأي الرافض للواقع السياسي المفروض بعيدا عن آلات القمع والمنع من قبل أجهزة الدولة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

ناقشت الدراسات السابقة مواضيع ذات صلة بالدراسة الحالية تتمحور في مجملها حول النشاط الرقمي والمحتوى الفلسطيني، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى بيان طبيعة العلاقة المباشرة وغير المباشرة ما بين منصات التواصل الاجتماعي وسلطات الاحتلال ونفوذها على الفضاء الرقمي خلال الفترة 2018-2022 وتأثيرها على حرية الرأي والتعبير لدى المستخدم الفلسطيني من خلال المنهج الوصفي التحليلي والمقابلات.

تقسيم الدراسة

تضمنت هذه الدراسة مبحثين، بحيث تناول المبحث الأول دور مواقع التواصل الاجتماعي في دعم القضية الفلسطينية، بينما تناول المبحث الثاني واقع حرية الرأي والتعبير لدى المستخدم الفلسطيني عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول: دور مو اقع التواصل الاجتماعي في دعم القضية الفلسطينية

لا شك بأن الحروب الماضية ما بين دولتين كانت تركز على تدمير الأهداف الاستراتيجية كالاستيلاء على مواقع العدو من خلال تدمير محطات الإذاعة الرسمية ومحطات التلفزيون، ومحاولة التشويش المعادي أو التشويش عليه من خلال انقطاع البث الإذاعي أو التلفزيوني. ولكن بعد ظهور التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده عصرنا الحالي وما طرأ على وسائل الاعلام والاتصال من تطور أصبح اختراق المواقع الالكترونية وتقييد المحتوى السياسي الرقمي هدفا رئيسيا في الحرب الإعلامية ما بين الدول والمجتمعات (مقابلة،لحام،2023).

تعد التقنيات الحديثة ووسائل الاعلام المختلفة ومنصات التواصل الاجتماعي من أبرز أدوات الثورات الاستعمارية؛ ففي تقرير نشر في صحيفة معاريف الإسرائيلية عن دور شبكة الانترنت في الحرب العربية- الإسرائيلية جاء فيه: " أن على من لم يتجند حتى الان في الجيش الإسرائيلي وفقا للأمر العسكري رقم "8" ان يعتبر نفسه مجندا وفقا للأمر نفسه في الحرب الإعلامية" (الزرو،2012). ما يثبت اننا نعيش حقيقة حرب إعلامية رقمية. وقد لعبت الحرب الرقمية من خلال منصات التواصل الاجتماعي دورا بارزا في التأثير على الرأي العام العربي والعالمي، حيث تمتعت منصات التواصل الاجتماعي بسقف واسع من الحرية فيما ينشره المستخدمون المعارضون والناقدون لسياسات معينة.

وعلى الرغم من أن منصات التواصل الاجتماعي وأبرزها (الفيسبوك) من المفترض أنها متحررة من السلطات الحاكمة، وتوجيهها الديكتاتوري، إلا أنها قامت بتجميع الالاف وتوحيدهم في مجتمع افتراضي انتقل إلى أرض الواقع ضد النظام القائم بالاحتلال. وأيضا، لوحظ تقييدها لاحقا لهذه المساحات التي منحتها للمستخدمين الفلسطينيين (مقابلة، أبو عمشا،2023). وبالأخص، للمستخدمين الذين يقفون ضد الاحتلال حيث لعبوا دور بارز في التأثير على الكثير من العقول وتغيير الرأي العام المتعلق بالقضية من خلال ما ينشروه من اخبار وتغطية عمليات القصف والاعتداءات ونقل للحقائق من خلال ما يقوموا بنشره عبر منصات التواصل الاجتماعي ومن أبرزها فيسبوك، ولوحظ ذلك الأثر بشكل مضاعف خلال تغطية أحداث تهجير حي الشيخ جراح في أيار 2021[1]. إذن، فالمواطن الفلسطيني وبفضل الاعلام الجديد أصبح مالكا لوسائله الخاصة لنشر ما يحلو له للتعبير عن رأيه نتيجة المساحة الواسعة من الحرية التي يتميز بها الاعلام الجديد مما جعله صحفيا في معظم الأحيان، وغير مدرك لأبعاد الكثير من الأمور، وغير واع بأبعاد النتائج عند قيامه بنشر أي معلومة، او خبر سواء بالصور، او الفيديوهات، او الرسومات (شقة،2014: 134).

ونستنتج مما سبق بأن الاعلام الجديد بكل أدواته واشكاله أصبح منبرا سياسيا هاما لكل من لا صوت له، وذلك عبر المنصات بمختلف أنواعها. ويعود السبب في ذلك إلى أن المجتمع الافتراضي عبر منصات التواصل الاجتماعي بخاصة الفيسبوك حيث قدمت للمواطن العربي حرية التحدث ونشر المعلومات والاخبار وارسالها للمجموعات والمؤسسات التي تعنى بالتغيير السياسي (مقابلة، اللحام،2023). وهذه كانت البداية بالتأكيد.

1 تم تأكيده من قبل جميع المقابلات التي أجرتها الباحثة.

في ضوء التطورات التقنية الراهنة والانتشار الواسع وتزايد إقبال المستخدمين على منصات التواصل الاجتماعي امتد التطور التقني إلى كافة مناحي الحياة، فاحتلت منصات التواصل الاجتماعي موقعا متميزا في سياق تحرير الفرد وفتحت آفاقاً واسعة في الوعي نحو القضية الفلسطينية (مقابلة، الزرو،2023). أحدثت منصات التواصل الاجتماعي تطورا كبيرا في تاريخ الإعلام، واكتسبت المزيد من الشعبية وازداد عدد مشتركيها، لتصبح جزءا من تاريخ التغيير والوعي، مقابل تراجع الإعلام التقليدي الرسمي، وبرز استخدامها بشكل واضح، فقد وفرت فرصا عديدة للناشطين وللمدونين للتعبير عن آرائهم بغية التأثير وزيادة الوعي بالقضية (مقابلة، الزرو،2023).

أما على الصعيد الفلسطيني فقد تميز الإعلام منذ انطلاقته بخصوصية تتعلق بواقع معقد، وتحكمه ظروف استثنائية، سعت أحيانا إلى الحد من تأثيره وأحيانا أخرى إلى تكبيله، فقد ارتبط التدوين الرقمي بالعمل النضالي ضد المحتل وتأثر بالواقع المرير وبالشتات الفلسطيني[2]، وبالرغم من ذلك، أدت منصات التواصل الاجتماعي أدوارا مؤثرة في زيادة الوعي بقضيتها العادلة، وقادت الحراك الفلسطيني لمجابهة الاحتلال، ونشر القضية الفلسطينية على أبعد الحدود.

غدت المنصات قوة متصاعدة بين فئات الشباب الفلسطيني الذين أدركوا أن وسائل الإعلام التقليدية لم تعد بمفردها قادرة على إشباع رغباتهم وحاجياتهم، فالمتتبع لمنصات التواصل الاجتماعي في فلسطين يجد أنها باتت تشكل باباً واسعاً استغله الأفراد والناشطون والقوى السياسية من خلال ممارسة كافة أشكال نشر المحتوى الفلسطيني الهادف، خاصة في ظل الظروف التي يعاني منها الشعب الفلسطيني من قمع وقهر وتهجير، ومحاولات لطمس الهوية الفلسطينية (مقابلة، الزرو،2023).

وفي ظل الواقع الفلسطيني، لجأ الشباب الفلسطيني لفضح جرائم الاحتلال عبر منصات التواصل الاجتماعي التي ضخ عبرها الآلاف من الصفحات والصور والمقاطع. وكان لمنصات التواصل الاجتماعي دورٌ بارزٌ في طرح القضية الفلسطينية، وتحولت الدردشات والتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي المنبثقة من مشاركة الصور ومقاطع الفيديو، إلى مشاركات فعلية على أرض الواقع، حيث ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تنشيط الشباب الفلسطيني لشرح قضيتهم وتطلعاتهم للحرية بالصورة والكلمة ومقاطع الفيديو، وكذلك في تنظيم الحملات المناصرة للقضية الفلسطينية (مقابلة، أبو عمشا،2023). وأصبح بإمكان الشباب الفلسطيني أيضا إطلاق الدعوات والحملات عبر صفحات التواصل الاجتماعي، واستطاع أن يجمع الحشد والتأييد والمناصرة على أرض الواقع للحملات التي تتوالى دعما للقضية الفلسطينية، وكانت هذه الحملات والدعوات رسالة قوية للشعوب العربية عامة وللشعب الفلسطيني خاصة لتغيير الواقع الأليم ودعم مطالب الشعب الفلسطيني في المقاومة ضد المحتل (مقابلة، بسومي،2023).

ازدادت الهجمات على المحتوى الذي يتضمن بعض الكلمات الداعمة للقضية الفلسطينية، قامت المنصات وبالأخص الفيسبوك بحظر صفحة المستخدم او الغائها أو تقييدها خاصة في ظل انتشار الأخبار والمعلومات خلال الأزمات. واتضحت بشكل خاص في ربيع 2021 بعد تعرض المقدسيين في حي الشيخ جراح بالقدس لسياسة التهجير القسري التي لم تتوقف، واقتحامات المسجد الأقصى (مقابلة، بسومي،2023)، مما أدى إلى اشتعال غضب جماهيري في كل التجمعات الفلسطينية، وازداد التفاعل العالمي مع المحتوى الفلسطيني بعد بدء العدوان العسكري على قطاع غزة حينها رفعت إسرائيل وتيرة المواجهة ومحاربة المحتوى الفلسطيني عبر الضغط على الشركات المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي. في هذا السياق، اجتمع وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس بشكل عاجل مع المسؤولين التنفيذين لفيسبوك وتيك توك خلال أيار2021 (مقابلة، بسومي،2023).

أتاحت منصات التواصل الاجتماعي المملوكة لشركات كبرى ساحة مواجهة غير مسبوقة في الصراع الإسرائيلي-العربي، ما أهلها لأن تكون أحد الفواعل المؤثرة من غير الدول في العلاقات الدولية "Non- State Actors" أيضاً تخضع هذه المنصات لتأثيرات الدول التي تعمل داخلها، خاصة الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما سمح لإسرائيل بالمطالبة الدائمة لتلك الشركات بتقييد المحتوى الفلسطيني تبعاً لعلاقتها مع الولايات المتحدة (مقابلة، أبو عمشا،2023)، إذ خضع آلاف

2 تم تأكيده من قبل أحمد قاضي، كاثرين أبو عمشا، ونداء بسومي

الفلسطينيين لتقييد حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما أغلق جزء كبير منها بشكل كامل. على أثر ذلك، أعلن فيسبوك عن تشكيل مركز عمليات خاص بالمحتوى الإسرائيلي- الفلسطيني يوم الأربعاء 19أيار/ مايو 2021 (The Hill,2021).

المبحث الثاني: و اقع حرية الرأي والتعبيرلدى المستخدم الفلسطيني عبرشبكات التواصل الاجتماعي

فرضت التشريعات ضوابط تنظم الحرية، وهي نفسها الضوابط الناظمة لحرية الرأي والتعبير عبر منصات التواصل الاجتماعي، سواء في القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القرارات الدولية ذات العلاقة، أو في التشريعات المحلية. وتستعرض الباحثة هذه الضوابط على النحو الآتي:

أولا- الضو ابط الدولية لحرية الرأي والتعبير

وضعت المعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير ضوابط لضمان عدم المساس بحقوق وحريات الآخرين وعدم الإضرار بالمجتمع وبالصالح العام، ووضعت لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ووردت هذه الضوابط في الإعلان العالمي لحقوق الانسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،1948)، ثم في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقاتها العامة حول المادة (19) على أهمية ممارسة حرية التعبير واحترام ضوابطها؛ وحماية " الدولة الطرف في العهد "لحرية الرأي والتعبير وعدم تعريضها للخطر، وعدم جواز فرض قيود إلا وفق الشروط التي وضعها العهد[3]. كما جاء قرار الأمم المتحدة رقم 38/2000 حول الحق في حرية الرأي والتعبير[4]؛ لضمان عدم اتخاذ الأمن القومي ذريعة غير مبررة لتقييده، وبعد ملاحظة أن القيود المفروضة على ممارسة الحق يمكن أن تتسبب في تدهور حماية حقوق الإنسان وحرياته واحترامها والتمتع بها (قرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة رقم 38). فيما جاءت توصية لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة رقم (2011/34) حول حرية الرأي والتعبير على شبكة الإنترنت[5]؛ لتضع الحد الأدنى من المعايير الواجب ضمانها لحرية التعبير وحق الحصول على المعلومات عبر شبكة الإنترنت، والتي اعتبرت خطوة متقدمة ومهمة كونها تحمي كل أشكال وأساليب التعبير الإلكترونية.

انتهاكات حرية الرأي والتعبيرعبر منصات التواصل الاجتماعي

تحصل انتهاكات حرية الرأي والتعبير عبر منصات التواصل الاجتماعي بالرغم من كفالة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات المحلية للحقوق والحريات. دفع حجم التأثير- الذي أحدثته تلك المنصات- السلطات إلى انتهاج طرق جديدة تقيد حرية الرأي عبرها (مقابلة، أبو عمشا،2023).

اختلفت الأدوات الفلسطينية في ساحة المواجهة عن الأدوات الإسرائيلية، فهي أدوات مبنية على السلوك الفردي للفلسطينيين والمناصرين واستجابتهم للاعتداءات الإسرائيلية باعتباره نضالا وطنياً يمارسه الناشطون الشباب وليس عملاً رسمياً منسوباً للدولة الفلسطينية (مقابلة، أبو عمشا،2023). وقد تميز المحتوى الفلسطيني بعفويته وشكله التوثيقي من خلال البث المباشر والفيديوهات المسجلة أو الصور الصادرة من الميدان بشكل لحظي، ما يعني أنها لم تخضع للمعاجلة أو التوجيه، وهو ما أكسبها مصداقية وانتشاراً عالميا، وبالرغم من ذلك، تعرض المحتوى للتقييد بحجة مخالفة قواعد الاستخدام الخاصة بتلك المنصات (مقابلة، أبو عمشا،2023).

وقد برز اهتمام رسمي فلسطيني للمرة الأولى تجاه شركات التواصل الاجتماعي بعد تصاعد حدة تقييد المحتوى الفلسطيني، حيث بحث رئيس الوزراء محمد اشتية ووزيرا الاتصالات، والريادة والتمكين، مع رئيس الشؤون العالمية والاتصالات في فيسبوك نيك كليغ، في 19 أيار 2021 آليات تعامل: الشركة مع المحتوى الفلسطيني (جريدة القدس،2021). وتركز جدول الأعمال حول (عزم،2021):

3 راجع التعليق العام رقم (10) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، حول المادة (19)، في الدورة التاسعة عشرة (1983) م.

4 أصدرت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في الدورة السادسة والخمسين قرار رقم (/38 2000)، حول الحق في حرية الرأي والتعبير، حددت فيه عدة معايير لاحترام هذا الحق ورصد ومتابعة انتهاكاته

5 أصدرت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة التوصية رقم (34) في 12 سبتمبر 2011م- بصفتها مراقبا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية- حول المادة (19).

1.آليات فيسبوك في مراجعة المحتوى الفلسطيني، وخضوع آلاف الحسابات الفلسطينية للتقييد وتوضيح بعض الكلمات الدلالية التي تخضع المحتوى للتقييد كـ "شهيد" و"الأقصى".

2.تجاهل مراقبة ومتابعة المنصات الإسرائيلية "المحتوى العبري" الذي يملأه التخطيط لارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين وليس التحريض فحسب .وبالرغم من ذلك، فهناك استجابة دائمة للشكاوى الإسرائيلية وتقييد الحسابات الفلسطينية دون تحديد معايير الاستجابة لتلك الشكاوى (Dunsan et al.,2022).

3.حذف المحتوى الفلسطيني من قبل فيسبوك، هو حذف للأدلة التي يمكن استخدامها للملاحقة القضائية ضد الاحتلال، خاصة "البث المباشر" (Dunsan et al.,2022).

وتضمن اللقاء الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين إدارة فيس بوك والفلسطينيين، بحيث تضم "ممثلين عن الحكومة الفلسطينية، والمجتمع المدني". كما طالبت الحكومة بتمثيل فلسطيني مقابل التمثيل الإسرائيلي، تجاه تحديد ووضع سياسة المحتوى والمعايير المتعلقة بفلسطين وإسرائيل، فيما توجهت الحكومة الفلسطينية لمزيد من المتابعة على المحتوى العبري، كما أنشأت "اللجنة الوطنية للحقوق الرقمية" التي تضم مؤسسات المجتمع المدني الداعمة للحقوق الرقمية[6].

أما على المستوى الأهلي، فقد تحركت بعض مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي تهتم بالدفاع عن الحقوق الرقمية، كمركز "صدى سوشال" المختص بالدفاع عن الحقوق الرقمية الفلسطينية، الذي تقدم بشكوى رسمية إلى إدارة فيس بوك حول الرقابة التعسفية على المحتوى الفلسطيني المنشور على المنصة يوم الأربعاء 21 أيار 2021 (صدى سوشال،2021). وتطلب الشكوى التي تم إرسالها أيضاً إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير في العالم، مراجعة عاجلة وشرحاً للقرارات التي اتخذها فيسبوك بتعليق الحسابات والمنشورات التابعة للنشطاء الفلسطينيين. ولم تتوقف خطوات المجتمع الرقمي إلى هنا، حيث يحاول خبراء الذكاء الاصطناعي والنشطاء بشكل مستمر العمل من أجل التغلب على سياسات تقييد وإغلاق الحسابات من قبل شركات التواصل الاجتماعي.

انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي:

تتنوع انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي، حيث لا تقتصر على الاعتقالات التعسفية على خلفية التعبير فحسب، بل تلجأ سلطات الاحتلال إلى انتهاك خصوصية المستخدمين الفلسطينيين لابتزازهم والإيقاع بهم لتجنيدهم للعمل لدى أجهزتها الأمنية؛ مما يعرضهم لانتهاك حقهم في الحياة إذا ما أكتشف أمرهم (مقابلة، قاضي،2023). وتتبع سلطات الاحتلال طرقا مدروسة لإسقاط واستغلال ضحاياها من خلال منصات التواصل الاجتماعي، حيث تدرس هوية المستخدم المستهدف، وتجمع المعلومات عنه وتتعرف على ميوله واهتماماته ودوافعه المحتملة، ثم تستغلها في محاولة لتجنيده للتخابر معها، وتوفر تلك الشبكات كما من المعلومات عن المستخدمين (موقع المجد الأمني،2022).

وتستخدم سلطات الاحتلال الإعلانات الممولة عبر "فيسبوك" للإعلان عن أرقام لطلب المساعدة الإنسانية ومن ثم استغلال حاجة المواطن الفلسطيني بعد ذلك لتجنيده، وقد تنتشر مثل تلك الإعلانات باللغة العربية في محاولة منها للوصول لأكبر عدد ممكن من الجمهور الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى إنشاء كثير من الصفحات الزائفة يقوم عليها ضباط مختصون في عمليات الاستدراج والتجنيد، ولديهم معلومات حول الأوضاع المادية للضحايا وحاجاتهم (Dunsan et al.,2022). ويشكل اعتقال الفلسطينيين على خلفية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي أحد أبرز الانتهاكات التي طغت في الآونة الأخيرة وتركزت هذه الاعتقالات في الضفة الغربية والقدس وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها مسرحا لعملياتها وتحت نفوذها. وتشير المعطيات الميدانية إلى أن سلطات الاحتلال اعتقلت حوالي (300) فلسطيني في الضفة الغربية ومن فلسطيني الداخل خلال العام 2017م، على خلفية النشر عبر فيسبوك (مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان،2019).

وتعتقل قوات الاحتلال الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية والقدس على خلفية النشر على شبكات التواصل لا سيما "فيسبوك" استنادا إلى القوانين العسكرية والتعليمات الأمنية لما تسميه (يهودا والسامرة رقم 1651 للعام 2009). وجاءت

6 تم تأكيده من قبل نداء بسومي وأحمد قاضي.

أحكام المحكمة الإسرائيلية بحقهم بتهمة التحريض بالكلام والتأثير على الرأي العام والتعاطف مع تنظيم معاد من خلال النشر. وأصدرت أحكاما عالية تراوحت بين (3-24) شهرا وغرامات مالية. فيما تعتقل فلسطيني الداخل استنادا للقوانين الإسرائيلية، لا سيما قانون العقوبات لعام 1977 وبتهمة التحريض على العنف والإرهاب، باعتبارهم مواطنين إسرائيليين. فمنذ نهاية العام 2014 وتحت الذرائع الأمنية الملحة، أصدرت المحكمة الإسرائيلية أحكام بين (6- 24) شهرا سجنا فعليا وغرامات مالية عالية، وبالاحتجاز المنزلي الجبري، والابعاد عن المبيت في المنازل، على خلفية النشر على فيسبوك، واعتبرت المحكمة كل منشور مخالفة، بل وأخذت في الاعتبار عند إصدار الأحكام عدد أصدقاء المعتقل، وعدد الإعجابات على المنشور، وعدد التعليقات، وعدد المشاركات للمنشور نفسه (مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان،2019).

محاربة سلطات الاحتلال للمحتوى الفلسطيني

بدأت سلطات الاحتلال عمليا بتكريس جهودها لمحاربة المحتوى الفلسطيني، ومتابعة النشر بإنشاء وحدة خاصة بمتابعة المنشورات على شبكات التواصل أسمتها (وحدة سايبر 8200) في العام 2015، واستحدثت من خلالها خوارزميات التي تبحث عن مصطلحات محددة بهدف الكشف عن منشورات قد تنذر -بحسب تعبيرهم- باحتمال القيام بعمليات ضد الاحتلال (مقابلة، بسومي،2023).

وعززت هذا التوجه بلقاء إيليت شكيد وزيرة القضاء في دولة الاحتلال وجلعاد أردان وزير الأمن الداخلي مع مديرة السياسات مونيكا بيكرت ومدراء آخرين في شركة فيسبوك في العام 2016م، حيث اتفقوا على تأسيس فرق مشتركة لصياغة تفاهمات للمحاربة ضد ما أطلقوا عليه "التحريض" عبر الإنترنت. وصرح "أردان" بعد الاجتماع: "تتحمل فيسبوك وشركات الإنترنت المسؤولية عن المحتويات المنشورة على مواقعها، وعليهم العمل بشكل فعال من أجل مراقبتهم وحذف المنشورات المحرضة على العنف والإرهاب. كما صرحت "شكيد ": أنه ما بين شهر أيار وحتى شهر آب من العام 2016، قدمت حكومة الاحتلال (158) طلب لشركة "فيسبوك" لحذف محتويات "تحريضية "وحسابات يقوم أصحابها "بالتحريض "بحسب تعبيرها. وعلى إثره قامت شركة "فيسبوك" بحذف 95% من المنشورات التي وردت طلبات بحقها. وطلبت من شركة يوتيوب التابعة لشركة جوجل بحذف محتويات كانت قد نشرت، وتم التعاون من قبلهم بحذف 80% من المحتويات التي طلبت إزالتها (مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان،2019).

وفي السياق نفسه صادق الكنيست بالقراءة الأولى على مشروع قانون "فيسبوك"، الذي اقترحه وزير الأمن الداخلي ووزيرة القضاء بتاريخ 28/12/2017م، والذي يقضي بإعطاء صلاحيات بإزالة محتويات بذريعة التحريض على الإرهاب. ووفقا لذلك يحق لممثل الدولة التوجه لمحكمة الشؤون الإدارية بطلب إصدار أمر إلغاء لمضامين تعتبر "تحريضية"، بدعوى تشكيلها مخالفة جنائية، وحذف وإزالة المضامين من الصفحات الشخصية في "فيسبوك"، "يوتيوب"، و"جوجل". ومنع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتانياهو طرح مشروع القانون للتصويت بالقراءتين الثانية والثالثة بتاريخ 18/7/2018؛ لكون المشروع فضفاض جدا ومن الممكن أن يمس بالحق في حرية التعبير للإسرائيليين، وأخضعه للتعديل قبل الموافقة النهائية عليه؛ لكي يخدم الهدف الأساسي الذي شرع من أجله، وهو إزالة المحتويات التي تعتبر تحريضا ضد إسرائيل، وبالتالي يكون موجها ضد الفلسطينيين (مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان،2019). ويذكر أن مشروع القانون قم تم المصادقة عليه بالقراءة الثالثة وهو في طريق إقراره كقانون رسمي (مقابلة، أبو عمشا،2023).

انتهاكات إدارات منصات التواصل الاجتماعي

أدركت إسرائيل أهمية منصات التواصل الاجتماعي مبكرا فعقدت اجتماعات منظمة ونسجت علاقات وروابط دبلوماسية واقتصادية وأمنية مع منصات التواصل الاجتماعي بشكل عام، وفيسبوك بشكل خاص، ما مكنها من رفع شكاوى ضد المحتوى الفلسطيني باستمرار، وجعل تلك الشركات تستجيب لطلباتها المستمرة. وتعد إسرائيل الأولى عالميا في الإبلاغ عن المحتوى بموجب قواعد الشركة المتعلقة بالإرهاب، بعدد مستخدمين (5.8 مليون) على فيس بوك، متجاوزة البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان مثل الولايات المتحدة والهند والبرازيل (Rayan,2021). وأظهرت منصات التواصل الاجتماعي ازدواجية في المعايير، حيث تعرض المحتوى الفلسطيني إلى سياسات تقييد المحتوى وحسابات النشطاء الفلسطينيين. في المقابل، لم

يخضع المحتوى الإسرائيلي الذي يحتوي على خطاب "التحريض والكراهية" للتقييد، ما يوضح انحياز سياسات شركات التواصل مع الرواية الإسرائيلية (مقابلة، قاضي،2023).

تنتهك إدارات شبكات التواصل الاجتماعي حقوق المستخدمين، من خلال سياسة الخصوصية، التي تتجاوز من خلالها المعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير وتمارس فيها سياسة ازدواجية المعايير عندما يتعلق الأمر بالأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما ما تعلق بالصراع بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الإسرائيلي. ورضخت إدارات مواقع التواصل الاجتماعي كفيسبوك ويوتيوب وغيرها للضغوط الإسرائيلية المتواصلة، والتي تطالب بتقييد المحتوى الفلسطيني وحذف المشاركات تحت ذريعة معاداتها للسامية وتحريضها على الإرهاب. وتعتبر سلطات الاحتلال كل نقل للحقائق حول الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال بحق الفلسطينيين، أو انتقاد الممارسات العنصرية بحقهم على أنه تشجيع للإرهاب. ورضخت إدارات المنصات للضغوط بالرغم من أن المحتوى الفلسطيني، الذي ينقل الحقائق وينتقد الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال، ليس ادعاءات فلسطينية بقدر ما هو موقف أجمعت عليه لجان التحقيق الدولية في تقاريرها ومقرري الأمم المتحدة الخواص، وهو ما خلصت إليه مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية عند إحالتها لملف فلسطين إلى الغرفة التمهيدية الأولى في المحكمة (مركز حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي،2022).

تستغل دولة الاحتلال موقعها الجغرافي في الشرق الأوسط لاستضافتها الشركات العالمية ومن ثم ممارسة الضغوط عليها للوصول إلى مآربها؛ حيث تفيد المعلومات إلى أن ما يزيد عن 300 شركة عالمية قد افتتحت منشآت لها في دولة الاحتلال، مثل: جوجل وفيسبوك ومايكروسوفت وانتل، ما ينعكس على سياساتها تجاه المستخدمين الفلسطينيين (مقابلة، شحرور،2023)، فقد نقلت شركة فيسبوك عملها لإسرائيل في العام 2013 وأكدت مديرة سياستها في إسرائيل "جوردانا كتلر" في مقابلة لها أن الشركة تعمل جنبا إلى جنب مع الأقسام الإلكترونية في وزارة العدل والشرطة وغيرها من عناصر الجيش والشاباك". ومن الجدير بالذكر أن "كتلر" كانت مستشارة سابقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" (مقابلة، قاضي؛ بسومي،2023). وفي عام 2017 ورد في تقرير لوزارة العدل الإسرائيلية أن الوحدة الإلكترونية التابعة للوزارة وثقت 2,241 حالة من المحتويات غير اللائقة على الأنترنت. ونجحت في التخلص من 70% منها (مقابلة، قاضي؛ بسومي،2023) ، في المقابل يشير النقاد إلى أن التهديدات العنيفة وغيرها من الاعتداءات، وخطابات الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي في إسرائيل قليلا ما تحظى بأي تحقيق من قبل فيسبوك أو الحكومة الإسرائيلية[7]. وقد سجل "المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي- حملة نحو (474,250) منشور عنصري أو تحريضي ضد العرب على منصات التواصل الاجتماعي خلال عام 2018 في الوقت الذي لم تواجه فيه الغالبية العظمى من ناشريها أية قيود على النشر (مؤسسة إمباكت الدولية لسياسات حقوق الإنسان،2019).

وتستمر سياسة إدارات منصات التواصل الاجتماعي في محاربة المحتوى الفلسطيني، ووقف حسابات أشخاص ومؤسسات إعلامية وأحزاب سياسية فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، تحت ذرائع ومبررات انتهاك الخصوصية. يشار إلى أن تبرير انتهاك الخصوصية هو تبرير ممجوج في الحالة الفلسطينية، لأن الأمر لا يتعلق بضوابط الحق في حرية الرأي والتعبير التي نظمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (مقابلة، أبو عمشا،2023).

والجدير بالذكر أن صدى سوشال تلقت (1314) شكوى خلال العامين 2018-2019؛ حيث ارتكبت إدارات منصات التواصل الاجتماعي "فيسبوك- تويتر- يوتيوب- واتس أب- انستغرام- يوتيوب" (421) انتهاك خلال العام 2018 (مركز صدى سوشال،2018)، و(893) انتهاك خلال العام 2019. هذا بالإضافة إلى مئات حالات الحظر من خاصية البث المباشر للصفحات والمجموعات والنشطاء والعالميين الفلسطينيين، وأخرى لم يتم رصدها بحق المحتوى الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. مع تنوع هذه الانتهاكات وتحت مبررات مختلفة (مركز صدى سوشال،2019). كما وأغلقت إدارة "واتس أب" مئات الحسابات لصحفيين ونشطاء نشروا أخبار انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة من (2019/11/15-12) (موقع إرم نيوز الإلكتروني،2019) وتوّضح متابعات حجب واغلاق مواقع إخبارية وحسابات شخصية لفلسطينيين من قبل "فيسبوك"، أن الوتيرة ارتفعت بصورة كبيرة جدا خلال الشهور السابقة. وأن إدارة فيسبوك باتت تعتمد آلية الكترونية لفحص وفلترة

7 تم تأكيده في جميع المقابلات التي أجرتها الباحثة.

المحتوى الفلسطيني. وعليه يتم حجب وإغلاق المئات من الحسابات والصفحات استنادا لمجموعة من الكلمات المفتاحية (أسماء أحزاب، أو شخصيات فلسطينية أو أحداث) (المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"،2023).

قام المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي (حملة) بتقديم بلاغات على جزء من المحتوى الإسرائيلي التحريضي والعنصري وخطاب الكراهية لشركات التواصل الاجتماعي، واتضح أن هناك رقابة مفرطة على المحتوى الفلسطيني، مقابل عدم إيلاء رقابة كافية لرصد المحتوى الإسرائيلي باللغة العبرية على المنصات ذاتها، وذلك وفق المقارنة التي قام بها المركز (مركز حملة المركز العربي لتطوير الإعلام المجتمعي،2021: 10).

الخاتمة والنتائج

أوضحت الدراسة أن الدور الذي من المفترض أن توفره منصات التواصل الاجتماعي كنافذة لحرية التعبير بطلاقة عن الأوضاع المجتمعية السائدة في المجتمع الفلسطيني هو دور مقيد، لا يتيح فرصة المشاركة ومناقشة القضايا الفلسطينية، إلى أنها تعتبر قنوات اتصالية فعالة لتشكيل الرأي، ووسيلة لمراقبة البيئة المجتمعية بما يدور حولها من تطورات وأحداث حيث تعمل على فتح قنوات تواصل مباشرة مع المستخدمين وصناع القرار، وتشكل مجموعات ضاغطة لحل ومتابعة بعض القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية وتنظيم حملات المناصرة العالمية. إلا أن التعبير عبر منصات التواصل الاجتماعي مقيد من قبل جهتين رئيسيتين: سلطات الاحتلال أولا بصفته متغير مستقل وإدارات شركات التواصل الاجتماعي بصفتها متغير وسيط وتجمعها علاقة تعاونية سواء رسمية أو غير رسمية مع الاحتلال. ويصل التقيد إلا حد الاعتقالات بحق المستخدمين الفلسطينيين سواء كانوا صحفيين أو ناشطين حقوقيين أو عاملين في مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة لتقييد المحتوى وحظر النشر وغيره مما تمارسه إدارات منصات التواصل الاجتماعي بحق المستخدمين الفلسطينيين دونا عن غيرهم، مؤدية بذلك سياسة عنصرية تجاه المستخدمين الفلسطينيين وازدواجية في المعايير.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

1. التوظيف الأمثل لشبكات التواصل الاجتماعي، وما تملكه من إمكانيات وقدرات فاعلة وحيوية وتأثير من أجل العمل على خدمة القضية الفلسطينية.
2. زيادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية على منصات التواصل الاجتماعي وليس فقط وقت الأزمات بالأخص من حيث الكم والكيف واستخدام طرق وأساليب متنوعة عبر منصات مختلفة في التناول والعرض، وأهمية تنوع المنصات التواصل الاجتماعي تأتي بسبب تحيز بعض المنصات دوناً عن غيرها، ومن خلال طرح الموضوعات المختلفة النوعية التي تجذب المستخدمين لها نحو المتابعة والمشاركة الفاعلة.
3. إنشاء صفحات ومجموعات مغلقة ومفتوحة تقدم معلومات متنوعة عن القضية الفلسطينية (الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها) داخل المجتمع وخارجه، للعمل على دعم ومناصرة القضية الفلسطينية باعتبار أن منصات التواصل الاجتماعي من أكثر المواقع قبولا واستخداما من قبل الشباب.
4. وضع استراتيجية إعلامية ممنهجة ومتكاملة وشاملة تقوم على خطة مدروسة تهدف إلى إبراز القضايا الهامة والعمل على تفعيل تنمية مشاركة الشباب عبر منصات التواصل الاجتماعي من خلال فتح قنوات تواصل مباشرة مع المسؤولين وصناع القرار، لتشكل مجموعات ضاغطة، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني ومن خلال سفراء رقميين فلسطينيين وعالمين أصدقاء للقضية.
5. دعم ومساندة المجموعات الشبابية الناشطة على منصات التواصل الاجتماعي وتنظيم عملها خاصة المهتمة بنشر قضايا ومعاناة الأسرى الفلسطينيين، من خلال محاولة وضع منهجية معينة وخطاب سياسي معين والاتفاق على قاموس فلسطيني ذكي، وهنا لابد من تفعيل الدور الأساسي للدبلوماسية الرقمية الرسمية بالتعاون مع مراكز رصد الانتهاكات.

6. وفيما يتعلق محتوى ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، فيجب أولا الالتزام باتباع المعايير عند النشر وعدم نشر أشلاء ودماء حيث يشكل ذلك فرصة لشركة ميتا بانتهاك المحتوى، وبالتالي لا بد من الالتزام بأخلاقيات الصحافة، وعدم نشر الاخبار الكاذبة والمغلوطة، والالتزام بموضوع الملكية الفكرية بالأخص خلال نقل المستخدم للملكية الفكرية، وبالنسبة للصحفيين من المهم تعريف أنفسهم كصحفيين لدى المنصة وذلك من خلال اخلاء المسؤولية كناقل للخبر، كون طبيعة عمل الصحفي تطلب نقله.
7. أما تقنيا، عند حصول الانتهاك للمحتوى، لابد من رفض اشعار قبول التقييد، بل حفظ رابط الحساب الخاص بالمستخدم لغايات رصد الانتهاكات لاحقا وإبلاغ الجهات المختصة، وعند رفع أي صور لا بد من تغير اسم الملف على سطح المكتب بسبب قدرة خوارزميات ميتا على قراءة اللغة من خلال الكلمات الدالة السابق إدخالها على اللوغاريتميات.

قائمة المصادروالمراجع

أولاً- المصادروالمراجع العربية

أبو جحجوح، هلال، (2021)، **دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي بالقضية الفلسطينية**، أكاديمية دراسات اللاجئين قسم الأبحاث والمشاريع دبلوم الدراسات الفلسطينية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

الآغا، سعيد و قاعود، يحيى، (2021)، وسائل التواصل الاجتماعي ساحة اشتباك جديدة، **مجلة شؤون فلسطينية**، (285)، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.

التعليق العام رقم (10) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، حول المادة (19)، في الدورة التاسعة عشرة (1983) م.

جريدة القدس، (2021)، **اشتية يتباحث مع إدارة فيسبوك ويطالبها بمتابعة خطاب الكراهية ضد الفلسطينيين**، القدس.

شقة، علي، (2014). **الاعلام الجديد شبكات التواصل الاجتماعي**، ط(1)، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

شقورة، ناريمان، (2014)، **تأثيروسائل التواصل الاجتماعي والاتصال الحديثة على التغييرالسياسي في المنطقة العربية 2011-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

صدى سوشال، (2021)، **صدى سوشال يقاضي فيسبوك**، www.sada.social.

عزم، أحمد، (2021)، فلسطين والإعلام الجديد من انتشار القوة إلى البيانات الكبرى واللوغريتمات، **مجلة شؤون فلسطينية**، (285) مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

قرار رقم (/38 2000)، حول الحق في حرية الرأي والتعبير، لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى"، (2023)، **تقرير شهري: 53 انتهاك ضد الحريات الإعلامية في فلسطين**، رام الله.

مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2020)، **واقع حرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي بين الضوابط والقيود والانتهاكات والآثار**، غزة.

مركز حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، (2021)، **العدوان على الحقوق الرقمية الفلسطينية، تقرير مرحلة 6-19 أيار2021**، حيفا.

مركز حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، (2021)، **مؤشر العنصرية والتحريض ارتفاع العنصرية والتحريض ضد الفلسطينيين/ات والعرب خلال العدوان الإسرائيلي الأخير**، حيفا.

مركز حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، (2022)، **بيان موقف حول نتائج الفحص المتعلق بحقوق الإنسان حول آثار ميتا في إسرائيل وفلسطين في مايو 2021**، حيفا.

مركز صدى سوشال، (2018)، **التقرير السنوي لانتهاكات وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين**، .www.sada.social.

مركز صدى سوشال، (2019)، **التقرير السنوي لانتهاكات وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين**، .www.sada.social.

مركز فلسطين لدراسات الأسرى، (2022)، **مركز فلسطين 7 آلاف حالة اعتقال بينهم (164) امرأة، و(865) قاصراً خلال العام 2022**، www.alasra.ps.

مقابلة مع أحمد قاضي، منسق الرصد والتوثيق في مركز حملة، رام الله، 11 حزيران 2023.

مقابلة مع نداء بسومي المنسقة الإعلامية في صدى سوشال، ممثلة شبكة قدس الإخبارية في الضفة الغربية ومراسلتهم في رام الله، رام الله، 10 حزيران 2023.

مقابلة مع نواف الزرو، مختص بالشأن الإسرائيلي وكاتب فلسطيني، عمان، 24 حزيران 2023.

مقابلة هاتفية مع أمين شحرور، مدير تلفزيون فلسطين ورئيس تحرير وكالة وفا في عمان، عمان 2 تموز 2023.

مقابلة هاتفية مع كاثرين أبو عمشا، ناشطة حقوقية وموظف سابق للدعم والمناصرة في مركز حملة، عمان، 13 حزيران 2023.

مقابلة هاتفية مع ناصر اللحام، رئيس تحرير وكالة معا الإخبارية، عمان، 26 حزيران 2023.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، (2019)، **الاعتقالات على خلفية التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي وسياسات حكومة الاحتلال فيسبوك نموذجاً**، رام الله.

مؤسسة امباكت الدولية لسياسات حقوق الإنسان، (2019)، **ارتباط مصالح بين حكومات وفيسبوك وتويتر يهدد حرية التعبير في الشرق الأوسط**، لندن.

موقع ارم نيوز الإليكتروني، (2019)، **واتساب ترفض تفسير أسباب حظر حسابات صحافيين فلسطينيين**. www.eremnews.com.

موقع المجد الأمني، (2022)، **احذر صفحات التجنيد المكشوف**، www.almajd.ps.

وكالة معاً الإخبارية، (2022)، **390 حالة اعتقال على خلفية الكتابة على مواقع التواصل خلال 2021**، www.maannews.net.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Dunsan, Allison-Hope; Vaughan, Jenny & Anderson, Lindsey, (2022), **Human Rights Due Diligence of Meta's Impacts in Israel and Palestine in May 2021,** www.bsr.org**.**

JERUSALEM POST, (2021), **Gantz: Extremists spread misinformation on Facebook and TikTok**, www.jpost.com.

Rayan Mac, (2021), **Israeli– Palestinian Violence, Facebook Employees Are Accusing Their Company of bias against Arabs and Muslims**, BuzzFeed News.

Suhail, Taha, (2020), The Cyber Occupation of Palestine Suppressing Digital Activism and Shrinking the Virtual Sphere, **The global campus of Arab world,** Policy Brief 2020.

The Hill, (2021), **Facebook sets up "special operations center for" content on Palestinian-Israeli conflict,** www.thehill.com.

المراجع مترجمة

Abu Jahjouh, Hilal (2021), **The Role of Social Media in Shaping Awareness of the Palestinian Cause,** Refugee Studies Academy, Department of Research and Projects, Diploma in Palestinian Studies.

Addameer Prisoner Support and Human Rights Association, (2019), Arrests on the grounds of incitement on social media and the policies of the occupation government. Facebook as a model, Ramallah.

Al Mezan Center for Human Rights, (2020), **The reality of freedom of opinion and expression through social networks between controls, restrictions, violations and effects,** Gaza.

Al-Agha, Saeed & Qaoud, Yahya (2021), Social Media is a New Battlefield, **Palestinian Affairs Journal,** (285), Research Center of the Palestine Liberation Organization.

Al-Majd Al-Amni website, (2022), beware of open recruitment pages, www.almajd.ps.

Al-Quds Newspaper, (2021), **Shtayyeh talks with the Facebook administration and demands it to continue hate speech against the Palestinians,** Jerusalem.

Arm News website, (2019), WhatsApp refuses to explain the reasons for banning the accounts of Palestinian journalists. www.eremnews.com.

Azm, Ahmed, (2021), Palestine and New Media from the Spread of Power to Big Data and Logarithms**, Palestinian Affairs Journal**, (285) Palestine Liberation Organization Research Center.

Campaign Center of the Arab Center for the Development of Social Media, (2021), **Aggression against Palestinian digital rights, period report from 6-19 May 2021,** Haifa.

Campaign Center of the Arab Center for the Development of Social Media, (2021), Index of Racism and Incitement The rise of racism and incitement against Palestinians / comers and Arabs during the recent Israeli aggression, Haifa.

Campaign Center of the Arab Center for the Development of Social Media, (2022), **position statement on the results of the human rights examination on the antiquities of Mita in Israel and Palestine in May 2021,** Haifa.

General Comment No. (10) of the Human Rights Committee, on Article (19), in the nineteenth session (1983).

IMPACT International Foundation for Human Rights Policies, (2019), Correlation of Interests between Governments, Facebook and Twitter Threatens Freedom of Expression in the Middle East, London.

Interview with Ahmed Qadi, Monitoring and Documentation Coordinator at 7amleh Center, Ramallah, June 11, 2023.

Interview with Amin Shahrour, director of Palestine TV and editor-in-chief of Wafa Agency in Amman, Amman, July 2, 2023.

Interview with Catherine Abu Amsha, human rights activist and former advocacy employee at the campaign center, Amman, June 13, 2023.

Interview with Nasser Al-Lahham, editor-in-chief of Ma'an News Agency, Amman, June 26, 2023.

Interview with Nawaf Al-Zaro, specialist in Israeli affairs and Palestinian writer, Amman, June 24, 2023.

Interview with Nida Basoumi, media coordinator at Sada Social, representative of Quds News Network in the West Bank, and their correspondent in Ramallah, Ramallah, June 10, 2023.

Maan News Agency, (2022), 390 arrest cases for writing on social media during 2021, www.maannews.net.

Palestine Center for Prisoners Studies, (2022), **Palestine Center: 7 thousand cases of arrest, including (164) women and (865) minors during the year 2022,** www.alasra.ps.

Resolution No. (38/2000), on the right to freedom of opinion and expression, United Nations Human Rights Committee.

Sada Social Center, (2018), **Annual Report of Social Media Violations in Palestine**, www.sada.social.

Sada Social Center, (2019), **Annual Report of Social Media Violations in Palestine,** www.sada.social.

Sada Social, (2021), **Sada Social sues Facebook**, www.sada.social.

Shaqqa, Ali (2014). **New media, social networking networks,** edition (1), Amman: Dar Osama for publication and distribution.

Shaqura, Nariman, (2014), **The Impact of Social Media and Modern Communication on Political Change in the Arab Region 2011-2014,** Unpublished Master's Thesis, Al-Quds University, Jerusalem, Palestine.

The International Covenant on Civil and Political Rights 1966.

The Palestinian Center for Development and Media Freedoms "MADA", **(2023), monthly report: 53 violations against media freedoms in Palestine,** Ramallah.

Universal Declaration of Human Rights 1948.